الأمم المتحدة

Distr.: General 17 May 2011 Arabic

Original: French



رسالة مؤرخة ١٦ أيار/مايو ٢٠١١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل إليكم الرسالة المرفقة، المؤرخة ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١١ التي تلقيتها من السيد حان بينغ، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والتي يحيل بها البلاغ المتعلق بالوضع في ليبيا الذي اعتمده مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في حلسته ٢٧٥ التي عقدها في أديس أبابا في ٢٦ نيسان/أبريل الماضي (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقیع) **بان** کي – مون

المرفق

[الأصل: بالإنكليزية]

أكتب إليكم بشأن الوضع في ليبيا، هذا الشاغل الرئيسي الذي شغل بال الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على مدى الأشهر القليلة الماضية. وتعلمون أن لجنة الاتحاد الأفريقي المخصصة الرفيعة المستوى المعنية بليبيا ما فتئت تبذل جهوداً دؤوبة لإشراك الطرفين الليبيين في تجسيد خارطة الطريق التي اقترحها الاتحاد الأفريقي واعتمدها مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في جلسته ٢٦٥ التي عقدها في ١٠ آذار/مارس ٢٠١١.

ومع أن الطرفين لم يتوصلا بعد إلى تقريب مواقفهما حول الشروط المطلوبة لبدء المفاوضات بشأن وقف إطلاق النار والإصلاحات السياسية الضرورية لمعالجة أسباب الأزمة الحالية، من الواضح أن ثمة ما يشجعنا في الاتحاد الأفريقي على مواصلة مساعينا بالنظر إلى قبول الحكومة الليبية غير المشروط لخارطة الطريق التي اقترحها الاتحاد الأفريقي، والتزام المجلس الوطني الانتقالي بدراسة مقترحاتنا دراسة معمقة وإبداء ملاحظات بشأنها. وبالفعل، فقد طلبت اللجنة إلى وفد الجماهيرية العربية الليبية وإلى المجلس الوطني الانتقالي، في أعقاب حلسة التحاور التي عقدتما مع كل منهما على حدة، بأديس أبابا في أعقاب حلسة لتنافر المنهما والله وثيقة تبين موقف كل منهما بشأن شروط وطرائق تنفيذ عناصر حارطة طريق الاتحاد الأفريقي.

والاتحاد الأفريقي عاقد العزم على مواصلة السعي للحد من نطاق القتال والعمليات العسكرية الأحرى التي إنما ستؤدي إلى تأزم الوضع، وتعريض الشعب الليبي لمزيد من المخاطر، وتفاقم الحالة الإنسانية، واستمرار بروز العقبات أمام المساعي الرامية إلى إيجاد حل سلمي للأزمة.

وأحيل إليكم طيه البلاغ المتعلق بليبيا، الذي أصدره مجلس السلام والأمن في حلسته ٢٧٥ المعقودة بأديس أبابا في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١١.

وأود التأكيد على أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، رغم التزامها بتنفيذ قرار بملس الأمن ١٩٧٣ (٢٠١١)، الذي يتمثل غرضه الأوحد في حماية السكان المدنيين، ترى أنه من الأساسي والجوهري أن تمتثل جميع الأطراف المعنية بتنفيذ أحكامه امتثالاً تاماً للشرعية الدولية.

11-34368

وأفريقيا، والبلدان المحاورة، بشكل حاص، هي الأكثر تضرراً من استمرار الحالة الراهنة وتدهورها. ولذلك، تقتضي المصلحة الحيوية لقارتنا إيجاد حل مبكر للأزمة في ليبيا في إطار عملية يتولى الليبيون زمامها.

وليس لدي أدن شك بأن الاتحاد الأفريقي يستطيع التعويل على التزامكم ودعمكم شخصياً، كما كرر مبعوثكم الخاص إلى ليبيا، السيد عبد الإله الخطيب، خلال الحوار الذي أجراه مؤخراً مع اللجنة المخصصة في أديس أبابا، وبأن منظمتكم ومنظمتنا سوف تضافران جهودهما بفعالية، بالتعاون مع جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوروبي، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٩ من البلاغ الصادر عن مجلس السلام والأمن، من أجل "إنجاز المشاورات المناسبة على وجه السرعة مع الطرفين الليبيين ... تمهيداً لإجراء مفاوضات في وقت مبكر بشأن وقف إطلاق النار والجوانب الأحرى للأزمة الليبية، في مكان مقبول للطرفين".

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة وضميمتها على أعضاء مجلس الأمن للعلم والتخاذ إجراء، حسب الاقتضاء.

(توقيع) جان بينغ

3 11-34368

الضميمة

البلاغ الصادر عن الجلسة ٧٧٥ لجلس السلام والأمن

اتخذ مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في حلسته ٢٧٥ التي عقدت على مستوى وزاري في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١١، القرار التالي بشأن الوضع في ليبيا:

إن الجلس:

1 - يحيط علماً بتقرير رئيس المفوضية عن أنشطة لجنة الاتحاد الأفريقي المخصصة الرفيعة المستوى المعنية بالوضع في ليبيا [PSC/PR/2 (CCLXXV)] و كذلك بالبيانات التي أدلى بما ممثلو الجماهيرية العربية الليبية، والبلدان المجاورة لليبيا، والبلدان الأحرى في المنطقة. ويحيط المجلس علماً كذلك بما أوردته المفوضية من معلومات إضافية بشأن التحاور بين اللجنة المخصصة التي احتمعت على مستوى وزاري في أديس أبابا، في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١١، والطرفين الليبيين، أي ممثلو حكومة الجماهيرية العربية الليبية وممثلو المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا، وكذلك مع البلدان المجاورة لليبيا، والبلدان الأحرى في المنطقة، والمنظمات الشريكة للاتحاد الأفريقي؛

٢ - يشير إلى بلاغاته السابقة بشأن الوضع في ليبيا، ويكرر الإعراب عن بالغ قلق الاتحاد الأفريقي إزاء استمرار القتال في ليبيا وعواقبه الإنسانية، والخسائر في الأرواح الناجمة عنه، وآثاره على أمن البلد واستقراره على المدى الطويل، وعلى وحدته الوطنية وسلامة أراضيه، وعلى المنطقة ككل؟

٣ - يؤكد من جديد التزامه الشديد باحترام وحدة ليبيا وسلامة أراضيها؟

٤ - يعبر عن خالص تقديره لأعضاء لجنة الاتحاد الأفريقي المخصصة الرفيعة المستوى المعنية بالوضع في ليبيا، التي أنشئت في الجلسة ٢٦٥ للمجلس، المعقودة في ١٠ آذار/مارس ٢٠١١ لالتزامهم ومساعيهم الدؤوبة لتنفيذ الولاية المنوطة باللجنة، يما في ذلك الاجتماعات المتعددة التي عقدت، وإشراك الطرفين الليبيين، ولا سيما الزيارة إلى طرابلس وبنغازي، في ١٠ و ١١ نيسان/ أبريل، على التوالى، والتحاور مع الشركاء الدوليين؟

o – يشدد مرة أخرى على مشروعية تطلعات الشعب الليبي إلى الديمقراطية والإصلاح السياسي والعدالة والسلام والأمن، وكذلك إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وضرورة ضمان تحقيق هذه التطلعات بأسلوب سلمي وديمقراطي. ويؤكد المجلس من حديد، في هذا السياق، أهمية خارطة الطريق التي اقترحها الاتحاد الأفريقي لحل الأزمة الليبية، على النحو

11-34368

المبين في الفقرة ٧ من بلاغه PSC/PR/COMM 2 (CCLXV) المؤرخ ١٠ آذار/مارس ٢٠١١، وبمزيد من التفصيل في البلاغين الصادرين عن لجنة الاتحاد الأفريقي المخصصة الرفيعة المستوى المعنية بالوضع في ليبيا حلال الاجتماعين اللذين عقدهما في نواكشوط بتاريخ ١٩ آذار/ مارس و ٩ نيسان/أبريل ٢٠١١؟

7 - يرحب بقبول الحكومة الليبية، بما في ذلك العقيد معمر القذافي، خارطة الطريق التي اقترحها الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك مسألة وقف إطلاق النار ونشر آلية رصد فعالة وموثوق بما تحديدا. ويحيط المجلس علماً بالمناقشات المستفيضة التي أحرتما اللجنة المخصصة مع رئيس المجلس الوطني الانتقالي وأعضائه، في بنغازي، في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١١، ومع وفد المجلس الوطني الانتقالي، في أديس أبابا، في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١١، إضافة إلى التحاور المنتظم بين اللجنة وقيادة المجلس الوطني الانتقالي؛

٧ - يرحب كذلك بعمل المجلس الوطني الانتقالي مع اللجنة المخصصة وما زودها به من معلومات بشأن رؤيته لمستقبل ليبيا وموقفه من الجهود المتواصلة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لتيسير إيجاد حل للأزمة في ليبيا في وقت مبكر، يما في ذلك ضرورة التوصل إلى وقف عاجل لإطلاق النار يتعين أن ترصده آلية دولية موثوق بها وفعالة، وكذلك بلوغ فترة انتقالية شاملة وتوافقية تفضي إلى إقرار وتنفيذ الإصلاحات السياسية الضرورية لمعالجة أسباب الأزمة الحالية، يما في ذلك إجراء انتخابات ديمقراطية لتمكين الليبين من اختيار قادقم بحرية؟

٨ - يكرر الإعراب عن دعمه الكامل لعمل اللجنة المخصصة التي هي في وضع مناسب لتيسير إيجاد حل للأزمة في ليبيا في وقت مبكر. ويشجع المجلس اللجنة على مواصلة مساعيها وتكثيفها في إطار ولايتها في اتساق وتكامل مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 19٧٣ (٢٠١١) الذي يقر على النحو الواجب بدور اللجنة في السعي إلى إيجاد حل سلمي ودائم للأزمة الليبية؟

9 - يطلب إلى اللجنة والمفوضية إنجاز المشاورات المناسبة على وجه السرعة مع الطرفين الليبيين، والجهات الشريكة الثنائية والمتعددة الأطراف، تمهيداً لإجراء مفاوضات في وقت مبكر بشأن وقف إطلاق النار والجوانب الأخرى للأزمة الليبية، في مكان مقبول للطرفين وتحت رعاية الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة. ويحث المجلس الطرفين الليبيين على تقديم ما يلزم من تعاون إلى اللجنة. ويشدد المجلس على ضرورة عدم وجود شروط مسبقة لبدء المفاوضات التي يراد منها تحديداً معالجة شواغل جميع الأطراف وتيسير التوصل إلى تسوية بشأن أفضل السبل للمضى قدماً؟

5 11-34368

• ١ - يرحب بالخطوات المتخذة والمساعي المبذولة للتحاور مع الشركاء الدوليين للاتحاد الأفريقي، ولا سيما الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوروبي، وكذلك فريق الاتصال المعني بليبيا، ومجموعة البرازيل وروسيا والهند والصين، والمشركاء الثنائيين. ويحث المجلس اللجنة المخصصة والمفوضية على مواصلة العمل مع الشركاء، ويطلب إلى الشركاء المذكورين تقديم ما يلزم من تعاون لمساعي الاتحاد الأفريقي مع مراعاة أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة بشأن دور الترتيبات الإقليمية في تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء وداخلها. وفي هذا الصدد، يطلب المجلس إلى المفوضية أن تقوم، بالتشاور مع اللجنة المخصصة، بالاتصال بالأمم المتحدة لتحديد موعد تقديم إحاطة الخلس الأمن والعمل معه بشأن خارطة الطريق التي اقترحها الاتحاد الأفريقي ومساعيه لحل الأزمة اللبية؛

11 - يكرر التزام الاتحاد الأفريقي باحترام القرار ١٩٧٣ (٢٠١١). وفي هذا الصدد، يؤكد المجلس ضرورة التزام جميع البلدان والمنظمات المعنية بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٩٧٣ يؤكد المجلس ضرورة التزام جميع البلدان والمنظمات المعنية الدولية وأحكام القرار، الذي يتمثل غرضه الأوحد في ضمان حماية السكان المدنيين. ويحث المجلس جميع الأطراف المشاركة على الامتناع عن القيام بأعمال بما فيها العمليات العسكرية التي تستهدف كبار المسؤولين الليبيين والبنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، والتي من شألها أن تؤدي إلى تفاقم الوضع وزيادة صعوبة التوصل إلى توافق دولي في الآراء بشأن أفضل السبل للمضى قدما؟

17 - يدعو رئيس المفوضية إلى أن يطلب من اللجنة الأفريقية للقانون الدولي عقد اجتماع عاجل لإنعام النظر في نطاق القرارين ١٩٧٠ و ١٩٧٣ (٢٠١١) وآثارهما القانونية، بهدف تقديم رؤية متخصصة إلى المفوضية بشأن التزامات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، يما في ذلك البلدان الأفريقية، يموجب هذين القرارين، تيسيراً لمتابعتهما وتنفيذهما على مستوى القارة، إضافة إلى التحاور مع مجلس الأمن والشركاء الدوليين المعنيين بشأن تقييم مدى تنفيذ هذين القرارين؛

17 - يطلب أن تحترم جميع الأطراف المعنية القانون الإنساني الدولي احتراماً تاماً وأن تيسر وصول الوكالات الإنسانية دون عوائق إلى السكان المحتاجين، وكذلك أن تتخذ الحكومة الليبية جميع الخطوات اللازمة لكفالة حماية مواطنيها. ويدين المحلس بشدة الهجمات والاعتداءات الأخرى التي تستهدف العمال المهاجرين الأفارقة، ويطالب بوقفها على الفور. ويطلب المحلس إلى رئيس المفوضية أن ينشئ، بدعم من اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان

11-34368 **6**

وحقوق الشعوب، لجنة تحقيق في وضع العمال المهاجرين الأفارقة في لبيبا، وكذلك في مزاعم اللجوء إلى المرتزقة في الأعمال العدائية الجارية، وتقديم تقرير إليه في أقرب وقت ممكن.

15 - يعرب عن تقديره لجميع الوكالات الإنسانية التي تقدم المساعدة إلى السكان المحتاجين وتقوم بتيسير إحلاء رعايا البلدان الأخرى. ويشجع المحلس المفوضية على مواصلة المساعي التي بدأتها لتيسير حشد الموارد من أجل إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعمال المهاجرين الأفارقة الذين غادروا ليبيا؛

10 - يؤكد من حديد مشروعية وحسامة شواغل بلدان منطقي شمال أفريقيا وحزام الساحل والصحراء بشأن الآثار الإنسانية والأمنية للحالة الراهنة في ليبيا، لا سيما في ما يتعلق بانتشار الأسلحة، والإرهاب، والجريمة العابرة للحدود الوطنية، ويطلب إلى المفوضية مواصلة العمل عن كثب مع البلدان المعنية لتحديد سبل لمواجهة هذه التحديات؛

١٦ - يقرر أن يبقى هذه المسألة قيد نظره الفعلى.

7 11-34368